

مدى ملائمة المسكن الريفي لأغراض السكن والمعيشة في إحدى قرى محافظة كفر الشيخ -

جمهورية مصر العربية

د. أشرف محمد العزب

جامعة كفر الشيخ - جمهورية مصر العربية

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على آراء الزوجات الريفيات بقرية محلة موسى بمحافظة كفر الشيخ في المساكن الريفية التي يقمن بها، من حيث كونها ملائمة لأغراض السكن والمعيشة أم غير ملائمة، وذلك من خلال تحليل أهم العوامل المرتبطة والمحددة لهذه الآراء. وقد تم الاستعانة بأسلوب التحليل التمييزي Discriminant Analysis للمقارنة بين مجموعتي الريفيات؛ اللائي يجدن المسكن الريفي ملائماً لأغراض السكن والمعيشة، واللائي يجدن المسكن غير ملائم، وذلك بالنسبة لمتغيرات التمييز وهي: ملكية المسكن، وعدد حجرات المسكن، ومادة بناء المسكن، ونوعية أرضية المسكن، ونوعية طلاء جدران المسكن، ومادة بناء سقف المسكن، والمادة المصنوع منها نوافذ المسكن، ووسيلة الطهي الأساسية بالمسكن، ومصدر مياه الشرب بالمسكن، ووسيلة الإضاءة الأساسية بالمسكن، ونوع الصرف الصحي بالمسكن، ومكونات حجرة الطعام بالمسكن، ومكونات حجرة النوم بالمسكن، ومكونات حجرة الاستقبال بالمسكن، ومساحة المسكن، وعرض الشارع الذي يقع به المسكن، والتسهيلات المعيشية بالمسكن. هذا وقد أظهرت النتائج ما يلي:

1- وجود تباين جوهري بين مجموعتي الدراسة بالنسبة لمتغيرات: التسهيلات المعيشية بالمسكن، ونوعية أرضية المسكن، ووسيلة الإضاءة الأساسية بالمسكن، ومادة بناء المسكن، ومساحة المسكن، ومصدر مياه الشرب بالمسكن، ووسيلة الطهي الأساسية بالمسكن، ومكونات حجرة النوم بالمسكن على الترتيب.

2- استطاعت متغيرات التمييز تفسير قرابة 26% من التباين بين مجموعتي الريفيات، حيث بلغت قيمة معامل Wilks' Lambda (λ) حوالي 0.74.

3- أظهرت النتائج التحليلية أن نسبة التصنيف الصحيح لمجموعتي الريفيات قد بلغت قرابة 74٪ وفقاً لمتغيرات التمييز المستخدمة.

4- بينت قيمة τ أن المبحوثات اللائي يملكن أو يقمن في مساكن ذات مواصفات جيدة من حيث : مستوى التسهيلات المعيشية، ونوعية الأرضيات، والبنية التحتية، ونوعية مادة البناء، ومن حيث التأتيت، والمساحة يحتتمل أن يجدن مساكنهن ملائمة لأغراض السكن والمعيشة بنسبة 47٪.

وقد قدمت الدراسة عدد من المقترحات في ضوء ما أسفرت عنه من نتائج.

ABSTRACT

The main objective of this study was to identify the rural wives' opinions toward the appropriateness of their houses for housing and living purposes at Mehallet Mousa village. A systematic random sample of 163 rural wives were personally interviewed by using a questionnaire to collect the data. The wives' opinions toward the appropriateness of their houses for housing and living purposes were measured as a dependent variable by using a dichotomous measure. The discriminant analysis technique was used to compare between the two groups of the dependent variable. That is, appropriate vs. non appropriate considering 17 discriminating variables.

The results indicated that there were significant differences between the rural wives of the two groups regarding eight discriminating variables. The discriminating variables explained around 26% of the discrimination between the two groups. The classification results revealed that around 74% of the rural wives were correctly classified according to the discriminating variables. The probability of group membership calculated by τ was reached around 47%.

Finally, some recommendations were suggested.

المقدمة

اتفق كلاً من جلبرت وستيل على أن المسكن هو ظاهرة حضارية ترتبط بعدد من العوامل الطبيعية، وهو من الثوابت ذات الأثر الدائم خلال الزمان والمكان (صقر، 2000). ويذهب ردفيلد (1967) إلى أنه لكي يتحقق الفهم الجيد عن الحياة الاجتماعية، ينبغي أن يبدأ الباحث بدراسة الأشياء الملموسة والواضحة وأهمها المسكن

والادوات وغيرها من عناصر الثقافة المادية بصفة عامة. ويرى عبد النبي (1998) أن تأكيد ردفيلد على أهمية دراسة المسكن إنما يشير الى أهمية فهم الظروف المادية التي يعيش في إطارها الفاعل، والتي تتشكل في إطارها ملامح التنظيم، وتعبّر بوضوح عن أشكال تفاعل الانسان مع بيئته، وتكشف مدى التوافق بين الانسان والظروف التي يعيش في إطارها.

وقد يواجه من يسعى الى تحديد معنى السكن، والمسكن العديد من الصعوبات، وذلك نظراً للتداخل بين مدلول كلمة المسكن، ومدلول غيرها من الالفاظ المرتبطة كالبيت، والمنزل، والدار... وفي ذلك يذكر عبد النبي (1998) نقلاً عن لسان العرب أن كلمة بيت هي اسم موضع، ومنها قول نبي الله "نوح": رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمناً (الآية)، فسمى السفينة التي ركبها اثناء الطوفان بيتاً. وتستخدم الكلمة ايضاً بمعنى عيال الرجل، وامراته، فيقال بات الرجل إذا تزوج، وبيت العرب شرفها. أما كلمة السكن والمسكن، فهي تأتي بمعنى المنزل والبيت والدار، والسكن كل ما سكنت اليه، أي هو المكان الذي يشعر فيه الفرد بالراحة والسكينة، ويضم أهله وامراته وعياله، اما كلمة منزل، ونزل فهو المكان الذي يهيأ للنزول كي يرضه أمتعته ويتلقى قسطاً من الراحة بعد عناء، والمنزل بمعنى الدار.

ويعرف كلاً من بيتر، وسيمون المسكن على أنه مبنى تم انشاؤه وفق مواصفات محددة من الحجم والاتساع ونوع المرافق لكي تنهياً الإقامة به، وتم فيه ممارسة وظائف الحياة اليومية كالمأكل والملبس وغيرها (الشاعر والرفاعي، 2014).

وترى منيرة الضحيان (2013)، أن المسكن هو المكان الذي يأوي إليه الانسان للراحة بعد عناء العمل، وواجبات الحياة اليومية المختلفة، لذا لابد ان يولى اهتماماً خاصاً بتوفير كافة الاحتياجات الضرورية للفرد سواء كانت مادية أو نفسية ليتحقق الشعور بالراحة والخصوصية، ومن ثم امكانية التفاعل والمشاركة بين الفرد وأفراد أسرته. ويتفق كل من عبد النبي (1998)، وإيناس الشرنوبلي (2008)، ومريم حربي (2012) على أن للمسكن أهمية خاصة في حياة الانسان، وذلك لما يحققه من إشباع لحاجات متعددة، كتوفير الراحة النفسية، والجسدية، ورعاية وتنشئة الاطفال. والفرد

الذي ليس له مقر سكني، أو محل إقامة يبيت فيه، ويأوي إليه يعتبر مشرداً، حرم نعمة الاستقرار الاجتماعي، والشعور بالانتماء، وبالتالي لا يستطيع المشاركة بفاعلية في امور مجتمعه ومناشط الحياة الاجتماعية كافة.

اما أحمد (2001) فيرى أن المسكن يكتسب اهميته من قدرته على توفير الحماية من العوامل الطبيعية كالحرارة والمطر والرياح، وتوفير الحماية الامنية ضد اللصوص والأعداء، وتوفير الخصوصية الاجتماعية، فضلاً عن توفير المسكن لأماكن تؤدي فيها الوظائف الحياتية من أكل ونوم وراحة، كما انه مكان تنتج فيه الاسرة ما يلزمها، وتستهلك فيه ما ينتجه المجتمع. ويضيف (1981) Larry الى ما سبق أن المسكن قد يكون سبباً في تحقيق الربح لمالكه، كما أن المسكن الملائم يحقق الرضا النفسي للإنسان، ويهيئه هذا الأخير للاندماج في المجتمع.

ويعد المسكن الريفي أحد اشكال المساكن ذات الخصوصية في كل المجتمعات، سواءً من حيث الشكل الخارجي او التقسيم الداخلي، وأمن حيث الوظائف الإضافية التي يؤديها للريفيين. ويرى كل من بدوي (1986)؛ وعائدة عبد الفتاح وآخرون (1995) أن للمسكن الريفي ابعاداً اجتماعية، واقتصادية، وثقافية يمكن تلمس آثارها على السياق البيئي المحيط، كما يتفق شكل المسكن الريفي بطريقة ما مع التنظيم العائلي السائد من ناحية، ويدعمه ويقويه من ناحية أخرى.

ويعتبر المسكن الريفي محوراً لنشأة ونمو العلاقات العائلية بين وحدات العائلة بداية من الاسرة الصغيرة الى العائلة الكبيرة. وتمتد هذه العلاقات لتشمل الجيرة والمجتمع، كما أن له بعداً إنتاجياً هاماً ومؤثراً، حيث تمارس فيه الاسر كثير من الانشطة الانتاجية بداية من انتاج الخبز الى انتاج الالبان، وبعض الصناعات الريفيه الصغيرة. والمسكن الريفي يعمل كمأوى للإنسان والحيوان في ذات الوقت، وهذه الشراكة في المأوى إنما تفرضها طبيعة البيئة الريفيه. ويمثل المسكن الريفي كذلك مسرحاً لأنشطة متنوعة، كالأنشطة الاقتصادية، والأنشطة الاجتماعية وغيرها، الامر الذي يستلزم حسن التقسيم الوظيفي للفراغات والوحدات الداخلية بجانب أهمية المواد المستخدمة في التشييد والتشطيب لأنها تؤثر على حياة الانسان الاجتماعية والصحية والنفسية.

وذكرت أكاديمية البحث العلمي (1980) في دراسة لها عن المسكن الريفي التقليدي والحديث أن هناك خمسة عناصر يتألف منها المسكن الريفي تتمثل في: العناصر الانشائية، والتي تتألف من مواد البناء المستخدمة في بناء الحوائط، والسقف، والأرضيات، وكذا أعمال الدهانات الداخلية، والخارجية، ونوع السلم، والواجهات. والعناصر الفراغية، وتتمثل في التقسيم الداخلي للمسكن من حيث المدخل، وعدد الحجرات، وحظائر المواشي والطيور، ومخازن الحبوب. والعناصر الاقتصادية، وتعنى بتوظيف مساحات المسكن للتوظيف الأمثل بتخصيص كل قسم لأداء مهمة أو مهام محددة، إضافة إلى أثاث المسكن والتسهيلات المعيشية به. والعناصر البيئية، وتعنى بصحة بيئة المسكن، ومدى اتصاله بالمرافق الأساسية من مياه الشرب النقية، والصرف الصحي. وعناصر الأمن والأمان، وهي المنوطة بتوفير الحماية لأفراد الأسرة داخل المسكن، من خلال حسن اختيار مواد البناء، وتجهيزات الوقاية من الحرائق، واحتياطات الوقاية من أضرار الكهرباء والغاز.

ولاشك أن المسكن الريفي لم يوجد في بادئ الأمر على الحال التي هو عليها الآن، وفي هذا السياق ذكر عبد النبي (1998) نقلاً عن عبد الباقي لمحة عن التطور التاريخي للمسكن الريفي، حيث يكشف تحليل مواقع القرى المصرية عن نمطين لنشأة هذه القرى على أساس مدى البعد أو القرب عن مجرى النيل وفروعه، ومدى التعرض لأخطار الفيضان، حيث يتم اختيار موقع القرى التي تتعرض لخطر الفيضان بشكل مستمر في أماكن مرتفعة نسبياً، أو على مسافة بعيدة عن مجرى الفيضان، وخلف أسوار عالية، وفي شكل تجمعات متلاصقة من البيوت لتوفير سبل الأمن والحماية من أخطار الفيضان، أو من اللصوص والسراقات. أما في المناطق الأخرى التي كانت أقل تهديداً من خطر الفيضان، وبخاصة في مناطق الدلتا، فغالباً ما كانت تنشأ القرى بصورة تلقائية على المجاري الفرعية للمياه، وفي وسط الحقول.

وفي ذات السياق تؤكد فاطمة عبد الصمد (1991) أن أخطار الفيضان، وحياسة الأراضي الزراعية، والقرب، ودواعي الأمن والأمان شكلت عوامل فاعلة في تحديد مواقع وشكل التجمعات القروية، ونشأة القرى في الريف المصري. وفرضت هذه العوامل نمط

ال عمران القروي من حيث وقوع القرى على مجاري مائية فرعية أو رئيسية، وتمتد المساكن في شكل طولي بمحاذاة المجرى المائي، او بشكل دائري خلف هذا المجرى، يتوسطها المسجد الكبير، مع تلاصق وتجاور المساكن لتحقيق الامن والامان، وتوفيراً للأرض الزراعية.

واقصر نشاط سكان القرى في فترة ما قبل ثلاثينيات القرن العشرين على العمل في الزراعة، حيث الاب والابناء يعملون في الحقل، والأم والبنات يقمن بالأعمال المنزلية، بما تتضمنه من صناعة الخبز، وتربية الطيور، واحضار المياه من مصادرها القريبة. وتقيم الاسرة الواحدة في الغالب في مسكن مستقل، وبعض المساكن كانت تضم أسرتين أو أكثر. واتسمت مساكن القرية بظاهرة تفتيت المساكن، حيث يقوم معظم ورثة المسكن الواحد بتقسيمه الى مسكنين او أكثر كل منها لا يصلح لأن يكون سكناً مستقلاً. واستمرت عملية التقسيم لدرجة اصبحت معظم مساكن القرية صغيرة جداً. وقد اظهرت نتائج الدراسات التي أجريت في هذا التوقيت على بعض القرى أن نسبة المساكن التي تقل مساحتها المسكن فيها عن 50م² بلغت حوالي 30٪ من الاجمالي، و44٪ للتي تتراوح مساحتها بين 50 – 100 م²، والتي تتراوح مساحتها بين 100 – 150 م² بلغت حوالي 15٪ من الاجمالي. وقد بلغت ارتفاعات الغالبية العظمى من المساكن دور واحد، واستخدم الطوب الني في بناء معظم المساكن، وبنيت حوائط المسكن بسمك كبير، واستخدمت الافرع الخشبية لصنع الاسقف. وقد مثلت نسبة المساكن المنشأة من الطوب الني في نهاية فترة الاربعينيات حوالي 88٪ من اجمالي المساكن، والارضيات الترابية فيما يزيد عن 95٪ منها. وقد احتوت غرف المسكن الريفي القديم على بعض قطع الاثاث المتواضعة، واستخدمت المصاطب بدلاً من الارائك، كما استخدمت الافران البلدية للخبز، وللتدفئة والنوم عليها شتاءً، كذلك استخدمت الصناديق الخشبية بدلاً من الدواليب (علام وعامر، 2001).

ويذكر عبد النبي (1998) نقلاً عن عبد الرؤوف أن المسكن الريفي القديم لم يكن يحتوي على مكان مخصص لتجهيز الطعام، حيث كانت تتم هذه العملية في وسط المسكن (الدار) غالباً، وهو المكان الذي يضم الفرن والكانون. كذلك لم يكن هناك مكان

مخصص لتناول الطعام، حيث يتم تناوله إما في وسط الدار، أو في غرف الإقامة. أما المرحاض فقد كان مرفقاً ثانوياً خلت منه نصف المساكن الريفية التقليدية، واحتوت ثلث المساكن في هذه الفترة تقريباً على مراحيض مستقلة، وباقي المساكن استخدمت مراحيض مشتركة. وظلت معظم القرى المصرية حتى أوائل الخمسينيات تعاني من انعدام مصادر المياه النقية، وكانت الأسر تجلب المياه اللازمة للشرب والاستخدام المنزلي إما من الترع أو من الطلمبات الخاصة، أو من حنفيات مياه الشرب النقية المتواجدة فقط على مداخل القرى. ويتم جلب المياه باستخدام الجراررات أو التشبوط وتخزن في الأزيار أو البراميل داخل المنازل. أما بخصوص مياه الصرف، فكان يتم التخلص منها إما في الشوارع أو البرك العامة في القرية. وتمثلت مصادر الإضاءة الليلية في معظم القرى في استخدام لمبات الكيروسين التي توضع في أركان المنزل حتى تناول العشاء ثم يغط المنزل والقرية بأكملها بعدها في ظلام دامس حتى الصباح.

وفي الفترة من قيام ثورة 1952 وحتى بداية السبعينيات قامت جهات حكومية بعمل مشروعات إسكانية ريفية، فأنشأت قرى جديدة بشمال الدلتا، وأعيد تعمير القرى المنكوبة بالكوارث المختلفة، كما أجريت تجارب وبذلت جهود لتحسين المسكن الريفي والارتقاء به. وقد بلغ متوسط مساحة المسكن الذي بنته الحكومة خلال تلك الفترة حوالي 125 م² غالبيتها مبني من الطوب الأحمر، وسقفها من الخرسانة المسلحة، وارضياتها إما دكة خرسانية، أو دهاكة طينية. وقد ظهرت تركيبة اجتماعية جديدة في القرية المصرية مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، فلم يعد نشاط السكان بها مقتصرًا على الزراعة فقط، وقد اوضحت نتائج إحدى الدراسات التي أجريت على ست محافظات ريفية في فترة التسعينيات أن العاملين في وظائف حكومية تراوحت نسبتهم من 22 – 44% من جملة عدد العاملين من أرباب الأسر، أديها في محافظة كفر الشيخ، وأديها في محافظة المنوفية. أما العاملون في الأنشطة الحرة فتراوحت نسبهم من 27 – 44% أديها في محافظة بني سويف، وأديها بمحافظة الفيوم. وتراوحت نسب العاملين في النشاط الزراعي بين 25 – 44% أديها في بني سويف، وأديها في محافظة كفر الشيخ. وتكونت غالبية الوحدات السكنية الريفية من 3 غرف وصالة، وتوافرت لها

العناصر الضرورية من مرافق صحية (دورات مياه، ومطابخ) فضلاً عن عناصر أخرى كالسلم، وغرفة الضيافة، والفراشة الأرضية، والمناور الداخلية، والأحواش. كما لوحظ أن الحظائر كانت حتى وقت قريب من العناصر الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المسكن الريفي، أما في الآونة الأخيرة، فقد نشأت كثير من المساكن الريفية دون حظائر. وقد يعود ذلك إلى متغيرات اجتماعية واقتصادية لحقت بالقرية بعد أن سكنتها فئات عديدة لا تعمل بالزراعة، بل إن نسبة كبيرة من الفلاحين لم تعد تنشئ الحظائر بعد أن أصبح تربية عدد محدود من الماشية غير اقتصادي، كما لم تعد الماشية مساعداً هاماً في أعمال المزرعة بعد أن حلت الآلة محلها في كثير من الأعمال (علام وعامر، 2001).

وقد تغير شكل المسكن الريفي كثيراً، حيث أصبح 25٪ تقريباً من مساكن الريف في الوقت الحاضر عبارة عن شقق سكنية بدلاً من المنازل الريفية التقليدية، وذلك بسبب ضيق المناطق السكنية، وقوانين البناء التي تحد من البناء على الأراضي الزراعية، الأمر الذي أدى لفقدان الأسر الريفية للعديد من وظائفها الاجتماعية، والاقتصادية، والبيولوجية. (الخولي، 2007).

المشكلة البحثية

كفلت المواثيق الدولية الحق في مسكن ملائم، والحق في الأرض وجعلتهما من أهم دعائم التنمية المستدامة، إلا أن الواقع يشير إلى أن نحو 1.6 بليون نسمة حول العالم يعيشون في مساكن دون مستوى المعايير المعتمدة، بينما يعيش حوالي 100 مليون شخص مشردين بلا مأوى. ويقدر أن نحو ربع سكان العالم هم من دون أرض، وفي البلدان النامية يعيش قرابة 828 مليون إنسان في أحياء فقيرة مكتظة، يفتقرون إلى مصادر المياه المحسنة، وإلى النظافة المناسبة، كما يعيشون ظروفاً سكنية بائسة من دون أن يحوذوا فسات أو ملكيات آمنة. وقد اضيف إلى هؤلاء نحو 60 مليون ساكن جديد من سكان الأحياء الفقيرة واحزمة البؤس منذ عام 2000. (UN Habitat and global land tools network, 2008)

ولقد أكد مقرر الأمم المتحدة الخاص بشؤون المسكن اللائح على أحقية كل إنسان في مسكن ومجتمع آمن ومأمون على الدوام، بحيث يعيش فيهما بسلام وكرامة .. ويضيف

أن إحقاق هذا الحق امر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. وما لم يكن جميع مواطني العالم قادرين على العيش في سكن آمن ومأمون وقابل للاقتناء، وما لم يعترف لهم بحقوقهم في امتلاك الموارد الطبيعية والسيطرة عليها وإدارتها ليعتمدوا عليها في حياتهم ومعاشهم وازراقتهم، فإن مبادئ التنمية المستدامة لن تتحقق. كما أكد على انه من الضروري ليس تحقيق الربط بين الحقوق في السكن الملائم والارض والاستدامة البيئية فحسب، بل أيضاً ضمان القوانين والسياسات التي تحمي هذه الحقوق وتضعها موضع التنفيذ باستخدام مقاربة لا تجزؤية الحقوق (Kothari, 2006)

هذا على المستوى العالمي ... وعلى المستوى المحلي، فقد كفل الدستور المصري في مادته رقم 78 الحق في السكن الملائم، حيث تنص المادة المذكورة على أن " تكفل الدولة للمواطنين الحق في السكن الملائم والأمن والصحي، بما يحفظ الكرامة الانسانية ويحقق العدالة الاجتماعية. وتلتزم الدولة بوضع خطة وطنية للإسكان تراعي الخصوصية البيئية وتكفل اسهام المبادرات الذاتية والتعاونية في تنفيذها، وتنظيم استخدام أراضي الدولة ومدنها بالمرافق الاساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى واستراتيجية لتوزيع السكان بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية حياة المواطنين ويحفظ حقوق الأجيال القادمة. كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل اعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق، وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة كما تكفل الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة". (الهيئة العامة للاستعلامات، دستور جمهورية مصر العربية 2014)

مما سبق يتضح ان المسكن الملائم هو حق طبيعي ودستوري لكل فرد على أرض حضر وريف الدولة المصرية على حد سواء، وبمنظرة سريعة الى عدد وتوزيع سكان جمهورية مصر العربية وفق بيانات التعداد الاخير في عام 2006، يتبين ان اجمالي عدد السكان داخل الجمهورية قد بلغ 72590030 نسمة، منهم 37100853 ذكر يمثلون حوالي 51% من الاجمالي، بينما بلغ عدد الاناث 35478177 أنثى يمثلن قرابة 49% من الاجمالي، ويتوزع العدد الاجمالي بين الحضر والريف بواقع 30949689 نسمة في الحضر يمثلون قرابة 43% من الاجمالي، بينما يسكن غالبية السكان المناطق

الريفية وعددهم 41629341 نسمة بواقع 57٪ من الاجمالي، نصفهم تقريباً من الاناث، أي أن المرأة الريفية تمثل وفقاً للبيانات قرابة ثلث سكان الجمهورية. ويمثل المسكن الريفي المسرح الذي تجري عليه أحداث حياة الأسرة الريفية، ولاشك أن مسؤولية المسكن الريفي بكل ما يتصل به من أنشطة تقع على عاتق المرأة الريفية، حيث تقضي فيه معظم أوقاتها ممارسة لوظائف الحياة اليومية، بما تتضمنه من رعاية لأفراد الأسرة وتلبية لاحتياجاتهم ... وتؤكد الشواهد الميدانية على ان عدم ملائمة المسكن للأسرة ربما يكون احد أسباب انهيارها، فضلاً عن الاهمال الجسدي والعاطفي الذي قد يتعرض له الأطفال مما ينعكس على سلوكياتهم في المستقبل، وعلى النقيض من ذلك، فإنه كلما زاد الاهتمام بالمسكن بشكل عام، كلما ساهم ذلك في استقرار الحياة الاسرية، وتدعيم وتقوية النظام العائلي الذي يعتبر ركيزة أساسية لنمو المجتمع وتقدمه (احمد، 2001؛ الخولي، 2007).

وبناءً عليه، فالمرأة الريفية بحكم مسؤوليتها عن المسكن الريفي، تكون هي الأجدر في الحكم على المسكن الريفي من حيث كونه ملائماً لأغراض السكن والمعيشة من عدمه، وتمثل آرائها انعكاساً لمدى توافق الريفيين عامة مع الظروف التي يعيشون في إطارها، لذا تسعى هذه الدراسة للتعرف على آراء الريفيات في المساكن الريفية التي يقطنها من حيث كونها ملائمة لأغراض السكن والمعيشة أم غير ملائمة، وذلك من خلال تحليل أهم العوامل المميزة لهذه الآراء.

المفاهيم الإجرائية

المسكن الريفي : تستخدم الدراسة الحالية مفهوم المسكن الريفي بمعناه الشامل، الذي يتضمن معنى المنزل والدار والبيت والسكن بأبعادها الفيزيائية، فهو الحيز المكاني الذي يمارس فيه أفراد الوحدة المعيشية - بصفة أساسية - مختلف أنشطة حياتهم اليومية، ويتضمن المفهوم كذلك التسهيلات المعيشية الضرورية التي يحتويها الحيز المكاني، فضلاً عن البعد الاجتماعي المتمثل في من يعيش في هذا المسكن.

المنطلقات النظرية للدراسة

تعتبر نظرية التبادل الاجتماعي من النظريات التي يمكن الاستعانة بها في تفسير الرضا بشكل عام، ولفكر التبادل خلفيات اقتصادية، بمعنى انه يستمد افكاره من عملية تبادل السلع والخدمات ويحاول تطبيقها على الظواهر والمبادلات الاجتماعية. وتمتد جذور هذا الفكر الى كل من آدم سميث، وديفيد ريكاردو. ووفقاً لهذا المنظور فإن عملية المبادلة السلوكية للأفراد داخل المجتمع يكون لها مردودها على الفرد، ليس بالضرورة مردوداً مادياً كما هو حادث في تبادل السلع، ولكنه مردود معنوي يتمثل في القبول الاجتماعي من قبل أعضاء المجتمع، وبالتالي يكون لكل سلوك قيمته في المجتمع، سواءً من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية. ولا بد أن يكون هذا السلوك متماشياً مع قيم المجتمع وثقافته، ويعد جورج هومانز، وبيتر بلاو من الرواد الاجتماعيين لفكر التبادل (الفيل، 2014).

ويمكن النظر الى التبادل بوصفه مطلباً أساسياً للحياة البشرية، حيث لا يوجد فرد أو جماعة تتمتع بالاكفاء الذاتي، وبالتالي فلا يتصور استغناء الفرد عن المبادلة (رزق، 2003).

ويذكر العزب وأبو طالب (2013) نقلاً عن "عبد اللا" عدداً من المسلمات الخاصة بنظرية التبادل كما وردت لدى بيتر بلاو وهي : أ- ان الأفراد يميلون الى الإتيان بالأفعال التي تحمل إليهم عائداً أكبر وذلك لأن كل فرد يسعى لتعظيم العائد عليه من الحياة الاجتماعية. ب- ان المبادلة تظل قائمة بين طرفين طالما كان هناك التزام متبادل بينهما بالوفاء، أي التزام كل منهما برد مقابل ما حصل عليه من الآخر. ج- ان عملية المبادلة ينبغي أن تكون عادلة بحيث يتساوى تقريباً ما يحصل عليه الفرد مع ما يعطيه في عملية التبادل. د- إن أي انتهاك لقواعد المبادلة تتطلب من الطرف المظلوم ان يوقع عقوبة معينة على الطرف الذي انتهك قواعد المبادلة.

ويقدم هومانز بعض المقولات والقضايا التي تفيد في فهم عملية التبادل، فيتحدث عن قضية التعاقب بالنسبة لجميع الافعال التي يتخذها الاشخاص، فإذا كوفئ الشخص غالباً على القيام بفعل معين، فإنه من المحتمل أن يقوم بذلك الفعل بشكل متكرر. كما يتحدث عن قضية المثير، فإذا كانت هناك مناسبة كوفئ عليها فعل الشخص في الماضي،

ورافق ذلك حدوث مثير معين أو منظومة من المثيرات، فإن الشخص سيقوم بالفعل ذاته، أو بفعل مشابه إذا ما صادف في الحاضر مثيراً مشابهاً لذلك الذي حدث في الماضي. وبالنسبة لقضية القيمة، فكلما كان فعل الشخص أكثر قيمة بالنسبة له، فإن احتمال قيامه بالفعل أكبر. أما قضية الحرمان - الاشباع فيقصد بها أنه كلما تلقى الشخص مكافأة معينة في الماضي القريب، تصبح أية وحدة إضافية من تلك المكافأة له أقل قيمة. وأخيراً قضية العدوان - القبول، فعندما لا يتلقى فعل الشخص المكافأة التي يتوقعها، أو يتلقى عقوبة لم يكن يتوقعها سوف يكون غاضباً، ومن المحتمل أن يقوم بسلوك عدواني، كما تكون نتائج هذا السلوك أكثر قيمة بالنسبة له. أما عندما يتلقى فعل الشخص المكافأة التي توقعها، وبشكل خاص مكافأة أكبر مما توقع، أو لم تقع عليه عقوبة كان يتوقعها، سوف يكون مسروراً، ومن المحتمل أن يقوم بسلوك يرضى من خلاله القبول، كما أن نتائج هذا السلوك تصبح أكثر قيمة بالنسبة له (والاس، و ولف، 2012).

واتساقاً مع ما ذكر آنفاً، فإنه يمكن في سياق نظرية التبادل تفسير حكم الريفيات على مدى ملائمة المسكن الريفي لأغراض السكن والمعيشة من عدمه، حيث قد تعتمد في هذا الحكم على العائد من العلاقات التي تربطهن بالمساكن - رضا أداتي يجسد بعداً نفسياً، ومصلحة ذاتية - والذي لاشك سيتأثر بالتقديرات الذاتية لهن، فكلما كانت المساكن الريفية ذات مواصفات جيدة، من حيث الملكية، وعدد الحجرات، ومادة البناء، و... الخ، وكلما توافرت بالمساكن تسهيلات معيشية بمستويات راقية كما تتوقعها الريفيات أو بشكل أكبر من المتوقع، فإنه من المنطقي أن تحظى هذه المساكن بالقبول لديهن، ومن ثم يقيمنها كمساكن ملائمة لأغراض السكن والمعيشة، والعكس صحيح.

الدراسات السابقة

سوف يتم التركيز في هذه الجزئية على استعراض أحدث الدراسات التي أجريت على المسكن بشكل عام، والمسكن الريفي على وجه الخصوص، والتي تناولت عدة

مجالات، كمجالات الوعي بإدارة وصحة المسكن الريفي، وترشيد استهلاك الطاقة بالمسكن الريفي، وتأثيث المسكن الريفي، والرضا عن المسكن الريفي.

ففي مجال الوعي بإدارة وصحة المسكن الريفي، استهدفت دراسة سرحان ورباب غزي (2010) التعرف على مستوى وعي المرأة الريفية فيما يتعلق بإدارة وصحة المسكن في محافظتي الدقهلية وقنا، وخلصت الدراسة الى أن المستوى العام لمعارف وتطبيق الريفيات لمجالات إدارة وصحة المسكن جاء متوسطاً. كما خلصت نتائج دراسة حربي (2012) عن العوامل المؤثرة على معارف الريفيات بملوثات المسكن في قريتين من قرى مركز طنطا بمحافظة الغربية الى عدة نتائج كان أهمها: اتسام غالبية الريفيات عينة الدراسة بمستويات معرفية مرتفعة في مجالات تلوث المسكن الريفي بالملوثات الميكروبية، والهوائية، والانشائية، والضوضائية، والكيميائية. وقد جاء متغير حالة المسكن على رأس المتغيرات ذات العلاقة الايجابية والأكثر تأثيراً على معارف الريفيات بملوثات المسكن، بالإضافة الى التأثير المعنوي لمتغيرات الانفتاح الثقافي، والدخل الاسري، وتعليم الريفيات، وتعليم أزواجهن.

وتوصلت دراسة الفيل (2014) عن محددات ترشيد استهلاك الطاقة المنزلية في قرية إفلاحة بمحافظة البحيرة الى عدد من النتائج كان اهمها التأثير المعنوي لمتغيرات الحالة التعليمية لرب الاسرة، ومهنة رب الاسرة، والمستوى المعيشي، ومستوى المسكن، وحجم الوحدة المعيشية، وعدد ونوع الأجهزة الكهربائية، ومتوسط ما تدفعه الوحدة المعيشية شهرياً مقابل استهلاك الكهرباء على متغير مستوى ترشيد استهلاك الكهرباء. أما أهم المتغيرات المؤثرة على متغير ترشيد استهلاك الغاز المنزلي فكانت: الحالة التعليمية لرب الأسرة، ومهنته، وحجم الوحدة المعيشية، وعدد ونوع الأجهزة المنزلية التي تعمل بالغاز، ومتوسط ما تدفعه الوحدة المعيشية شهرياً مقابل استهلاك الغاز. واستهدفت دراسة عزة الجزار وآخرون (2012) التعرف على مستوى معرفة الريفيات بالآثار الصحية الناتجة عن تلوث بيئة المسكن الريفي في قريتي بر بحري والحماد بمحافظة كفر الشيخ، وتوصلت الدراسة الى نتائج كان أهمها: ارتفاع المستوى المعرفي للريفيات بأسباب

تلوث الهواء، والغذاء، والماء في المسكن الريفي، أما مستوى تنفيذ التوصيات الخاصة بالحفاظ على بيئة المسكن الريفي من التلوث فجاء بين المتوسط والمنخفض. وفي مجال تأثيث وتجميل المسكن، وعلاقته ببعض ابعاد التماسك الاسري، فقد توصلت دراسة

منيرة الضحيان (2013) التي أجريت على عينة من النساء العاملات وغير العاملات في إمارة الرياض بالملكة العربية السعودية الى عدد من النتائج، كان منها: عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اسر العاملات، واسر غير العاملات في الوعي بتأثيث وتجميل المسكن، والتماسك الاسري بإبعادهما المختلفة. كذلك تبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أسر المتعلمات واسر غير المتعلمات في الوعي بتأثيث وتجميل المسكن بأبعاده المختلفة، بينما وجدت فروق ذات دلالة احصائية بين أسر المتعلمات، وأسر غير المتعلمات في الوعي بالتماسك الاسري بأبعاده المختلفة لصالح أسر المتعلمات.

أما في مجالي تقييم المسكن الريفي، والرضا عن المسكن الريفي، فقد تبين من نتائج دراسة تهامي (2013) في موضوع تقييم المسكن الريفي بإحدى قرى التوطين بمحافظة اسوان؛ انخفاض مساهمة المسكن الريفي في اشباع احتياجات ثلاثة اخماس أسر عينة الدراسة، كذلك اتضح اسهام متغيرات: عمر المبحوث، وعدد افراد الاسرة، ورضا المبحوث عن المسكن، ورضاه عن الخدمات المجتمعية، ونوع المشاركين بالمسكن اسهاماً معنوياً في مساهمة المسكن الريفي في اشباع احتياجات الاسرة الريفية. وتحددت أهم المشكلات المرتبطة بالمسكن في: عدم اتصال المسكن بالمرافق الاساسية (كهرباء، ومياه شرب، وصرف صحي)، وعدم اكتمال بناء المسكن بشكل يناسب إقامة الاسرة، وصغر مساحة المسكن، ومساحات الغرف. واستهدفت دراسة الشاعر والرفاعي (2014) في موضوع رضا شباب الخريجين عن مساكنهم بقرى التوطين بمحافظة الجيزة، التعرف على درجة رضا شباب الخريجين عن المسكن الذي تسلموه من حيث الجوانب الفراغية، والانشائية، والبيئية، وعناصر الامن والامان، وأهم العيوب الموجودة بالمسكن، والتعديلات التي أدخلوها عليه، وكذلك الوقوف على معنوية العلاقات بين المتغيرات المستقلة المدروسة، ودرجة الرضا عن المسكن الريفي. وقد اسفرت نتائج الدراسة عن

انخفاض مستوى رضا الخريجين عن المسكن إجمالاً، كما كانت أهم عيوب المسكن : انخفاض السقف، وسوء حالته، وعدم توافر مياه الشرب، وسوء حالة الصرف، وسوء ارضية المسكن، وسوء التقسيم الداخلي للمسكن. وكانت أكثر التعديلات التي ادخلت على المسكن: تجديد المطبخ والحمام، وبناء عشش للطيور، وتغيير ارضية المسكن، وبناء مخزن للحبوب، وبناء حجرات إضافية، ودهان الحوائط الداخلية، ودهان الواجهات الخارجية. كما بينت النتائج التحليلية وجود علاقة ارتباطية عكسية بين متغيرات: عدد افراد الاسرة، والدخل الشهري، والطموح الشخصي وبين درجة رضا المبحوث عن المسكن. كما ساهمت متغيرات: المؤهل الدراسي، والنشأة، ودرجة الاستقرار بالمجتمع الجديد اسهاماً معنوياً في تفسير جزء من التباين في درجات رضا المبحوثين عن مساكنهم. هذا وقد استفادت الدراسة الحالية من النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة في صياغة هدفها، كما اضافت ابعاداً جديدة، حيث اختبرت أثر متغيرات لم تستخدمها بعض تلك الدراسات في علاقتها بمدى ملائمة المسكن الريفي لأغراض المعيشة.

الإجراءات البحثية وخصائص عينة الدراسة

1- الإجراءات البحثية

أولاً : مجالات الدراسة :

تشتمل مجالات الدراسة علي المجالات الجغرافية ، والبشرية ، والزمنية
(أ) المجال الجغرافي :

ويقصد به المنطقة التي أجريت فيها الدراسة الميدانية ، وهي محافظة كفر الشيخ، وتم اختيار أحد مراكزها عشوائياً بطريقة السلة. كما تم اختيار قرية أم عشوائياً من القرى التابعة للمركز. وقد اسفر الاختيار العشوائي عن اختيار قرية محلة موسى التابعة لمركز كفر الشيخ.

(ب) المجال البشري :

ويقصد بالمجال البشري الأفراد الذين سيطبق عليهم أدوات البحث وتشملهم الدراسة ، وقد تحددت شاملة الدراسة في جميع الزوجات الريفيات بالقرية المختارة،

وللوصول الى وحدات المعايينة (الزوجات الريفيات)، تم الاستعانة ببعض الاخباريين من القرية، ثم قسمت القرية الى قطاعات رئيسية، وقسم كل قطاع الى شوارع رئيسية، وتم حصر وترقيم المنازل والوحدات المعيشية بكل شارع رئيسي، ثم اختيرت الزوجات الريفيات بواقع زوجة واحدة ممثلة عن الوحدة المعيشية. هذا وقد بلغ اجمالي الوحدات المعيشية بالقرية 1830 وحدة معيشية، اختير منها ما نسبته 10٪ بالاستعانة بالعينة العشوائية المنتظمة ليبليغ حجم العينة 183 زوجة ريفية، هذا وقد تم استيفاء البيانات من عدد 163 منهن بما يعادل 89 ٪ من حجم العينة الاصلية، وتم ذلك عن طريق الاستبيان بالمقابلة الشخصية. ومن الجدير بالذكر أن الباحث بمعاونة جامعي البيانات لم يتمكنوا من استيفاء بيانات عدد 20 استمارة، حيث رفضت 5 زوجات التعاون، في حين كان المسكن المختار مغلقاً وقت التجميع في تسع حالات، كما كانت 6 زوجات من اللائي وقع عليهن الاختيار غير متواجدات بمساكنهن وقت التجميع. (جدول رقم 1)

جدول رقم (1) : عينة الدراسة

المركز	القرية الأم	العينة المبدئية	أسباب عدم استيفاء بيانات بعض الاستمارات			العينة النهائية
			رفض المبحوثة	المسكن مغلق	عدم تواجد المبحوثة	
كفر الشيخ	محلة موسى	183	5	9	6	163

ج) المجال الزمني :

يقصد بالمجال الزمني الفترة الزمنية التي جمعت فيها البيانات، وتم ذلك خلال شهر أغسطس 2014م، وقد استغرق استيفاء كل استمارة نحو نصف ساعة في المتوسط.

ثانياً: قياس متغيرات الدراسة

استخدمت الدراسة 23 متغيراً بحثياً منها 22 متغيراً مستقلاً، و متغير تابع واحد تم قياسها كالاتي:

أ-قياس المتغيرات المستقلة: وقد رؤي تقسيمها الى فئتين، فئة المتغيرات الشخصية والأسرية، وفئة المتغيرات السكنية.

الفئة الأولى : المتغيرات الشخصية والأسرية

1-السن : قيس برقم خام يعبر عن عدد سنوات عمر المبحوثة حتى تاريخ جمع البيانات.
(متوسط = 35 سنة ، انحراف = 9 سنوات).

2-محل الميلاد : وقيس بسؤال المبحوثة عن مكان ميلادها من حيث كونه قرية أم مدينة،
وأعطيت القرية (درجتان)، بينما أعطيت المدينة (درجة واحدة).

3-التعليم : وعبر عنه بعدد سنوات التعليم التي أتمتها المبحوثة بنجاح، لذا أعطيت
المبحوثة التي لا تقرأ ولا تكتب (صفرًا)، والتي تقرأ وتكتب (4)، والتي أتمت المرحلة
الابتدائية (6)، والتي أتمت المرحلة الإعدادية (9)، والتي أتمت المرحلة الثانوية
(12)، وتلك التي حصلت على مؤهل فوق متوسط (14)، وللتتي حصلت على مؤهل
عالي (16). (متوسط = 7 سنوات ، انحراف = 6 سنوات).

4-طول مدة الزواج : وقيس بعدد السنوات التي مرت منذ بداية زواج المبحوثة الحالي
وحتى تاريخ جمع البيانات. (متوسط = 15 سنة ، انحراف = 9 سنوات)

5-حجم الوحدة المعيشية : وقيس بعدد الأفراد الذين يعيشون معاً تحت سقف واحد بما
فيهم المبحوثة نفسها. (متوسط = 5 أفراد، انحراف = 2 فردين)

الفئة الثانية : المتغيرات السكنية

6-ملكية المسكن : وقيس بسؤال المبحوثة عن حالة ملكية المسكن الذي تعيش فيه حالياً من
حيث كونه إيجار من الغير، أو ملك بناه الزوج، أو ملك لأسرة الزوج، أو ملك لأحد
الأبناء، أو ملكية مشتركة للزوج والزوجة معاً، أو ملك لأسرة الزوجة، أو ملك للزوجة،
وقد أعطيت هذه الحالات الاوزان الرقمية: 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7 على الترتيب.

7-عدد حجرات المسكن : وقيس بسؤال المبحوثة عن إجمالي عدد حجرات المسكن الذي
تعيش فيه. (متوسط = حجرتان ، انحراف = 0.9 حجرة)

8-مادة بناء المسكن : وقيس بسؤال المبحوثة عن المادة المستخدمة في بناء المسكن، وكانت
الاستجابات: الطوب اللبن، والحجر الابيض، والطوب الأحمر، وأعطيت الاستجابات
الاوزان الرقمية 1، 2، 3 على الترتيب.

- 9- نوعية أرضية المسكن: وقيس بسؤال المبحوثة عن المادة المصنوع منها أرضية المسكن، وتراوحت الاستجابات بين: طينية، وإسمنتية، وسيراميك، وبلاط، وباركيه، وأعطيت الاستجابات الأوزان الرقمية : 1، 2، 3، 4، 5 على الترتيب.
- 10- نوعية طلاء جدران المسكن: وقيس بسؤال المبحوثة عن المادة المطلي بها حوائط المسكن، وتراوحت الاستجابات بين: دون طلاء، ومحارة، وجير، وزيت، وأعطيت تلك الاستجابات الأوزان الرقمية : 1، 2، 3، 4 على الترتيب.
- 11- مادة بناء سقف المسكن: وقيس بسؤال المبحوثة عن المادة المصنوع منها سقف المسكن، وتراوحت الاستجابات بين: صاج، وخرسانة مسلحة، وأعطيت الاستجابات الأوزان الرقمية 1، 2 على الترتيب.
- 12- المادة المصنوع منها نوافذ المسكن: وقيس بسؤال المبحوثة عن المادة المصنوع منها نوافذ المسكن، وتراوحت الاستجابات بين: خشب، وخشب وزجاج، وألوميتال، وأعطيت الاستجابات الأوزان الرقمية : 1، 2، 3 على الترتيب.
- 13- وسيلة الطهي الأساسية بالمسكن: وقيس بسؤال المبحوثة عن الوسيلة المستخدمة لطهي الطعام بالمسكن، وتراوحت الاستجابات بين: وابور الجاز، والطباخة، والبوتاجاز، وأعطيت الاستجابات الأوزان الرقمية : 1، 2، 3 على الترتيب.
- 14- مصدر مياه الشرب بالمسكن: وقيس بسؤال المبحوثة عن مصدر مياه الشرب الذي يعتمدون عليه في المسكن، وتراوحت الاستجابات بين: فنتاس مياه، وطمبة مياه أو حنفية عامة، وحنفية داخل المنزل، وأعطيت الاستجابات الأوزان الرقمية : 1، 2، 3 على الترتيب.
- 15- وسيلة الإضاءة الأساسية بالمسكن: وقيس بسؤال المبحوثة عن وسيلة الإضاءة التي تعتمد عليها الأسرة في المسكن، وتراوحت الاستجابات بين: لمبة جاز، وكلوب غاز، وكهربا، وأعطيت الاستجابات الأوزان الرقمية : 1، 2، 3 على الترتيب.
- 16- نوع الصرف الصحي بالمسكن: وقيس بسؤال المبحوثة عن نوع الصرف بالنسبة للمياه المستخدمة في المنزل، والذي تراوح بين: برميل، وترنش، وصرف صحي عمومي، وأعطيت الاستجابات الأوزان الرقمية : 1، 2، 3 على الترتيب.

- 17- مكونات حجرة الطعام بالمسكن: وقيس بسؤال المبحوثة عن نوعية الأثاث المتوافر بحجرة الطعام في المسكن، وتراوحت الاستجابات بين: طبلية، وترابيزة، وحجرة سفرة كاملة وأعطيت الاستجابات الاوزان الرقمية : 1، 2، 3 على الترتيب.
- 18- مكونات حجرة النوم بالمسكن: وقيس بسؤال المبحوثة عن نوعية الأثاث المتوافر بحجرة النوم في المسكن، وتراوحت الاستجابات بين: كنب، وسرير ودولاب، وحجرة نوم كاملة وأعطيت الاستجابات الاوزان الرقمية : 1، 2، 3 على الترتيب.
- 19- مكونات حجرة الاستقبال بالمسكن: وقيس بسؤال المبحوثة عن نوعية الأثاث المتوافر بحجرة الاستقبال في المسكن، وتراوحت الاستجابات بين: كنب، وحجرة جلوس، وصالون مذهب وأعطيت الاستجابات الاوزان الرقمية : 1، 2، 3 على الترتيب.
- 20- مساحة المسكن: وقيس بسؤال المبحوثة عن المساحة الاجمالية بالقيراط للمسكن الذي يقيمون فيه، وتراوحت الاستجابات بين أقل من قيراط، ومن 1 - 2 قيراط، و3 قيراط فأكثر، وأعطيت الاستجابات الاوزان الرقمية : 1، 2، 3 على الترتيب.
- 21- عرض الشارع الذي يقع به المسكن: وقيس بسؤال المبحوثة عن عرض الشارع الذي يتواجد به المسكن مقاساً بالتر، وكانت الاستجابات على هذا التساؤل بـ 4 متر أو أقل، ومن 5 - 6 متر، و7 أمتار فأكثر، وأعطيت الاستجابات الاوزان الرقمية : 1، 2، 3 على الترتيب.
- 22- التسهيلات المعيشية بالمسكن: تم قياس التسهيلات المعيشية من خلال سؤال المبحوثة عن مدى تواجد عدد 27 من الممتلكات السكنية من عدمه (مثل الراديو، والتلفاز، والمكواه، والسيارة نصف النقل، وسخان المياه الكهربائي، والغسالة العادية والأوتوماتيكية الخ)، أعطي لكل منها وزناً رقمياً يقابل الثمن المتعارف عليه لها في الأسواق، مع الأخذ في الاعتبار احتمال تواجد اكثر من جهاز في الوحدة المعيشية الواحدة، ثم ضربت الاوزان الرقمية في عدد الاجهزة المتواجدة، وعبر مجموع الدرجات عن متغير التسهيلات المعيشية. (متوسط = 13 درجة، انحراف = 6 درجات)
- ب- قياس المتغير التابع

23- ملائمة المسكن الريفي لأغراض المعيشة: وقيس بسؤال المبحوثة عن رأيها في مدى ملائمة المسكن الذي تعيش فيه لأغراض السكن والمعيشة، وكانت الاجابة إما بغير ملائم، أو بملائم، وأعطيت الاجابات الدرجات 1، و2 على الترتيب، وبذلك تضمنت العينة البحثية مجموعتين من المبحوثات (اللاتي لا يجدن المسكن ملائماً، واللاتي يجدنه ملائماً لأغراض السكن والمعيشة).

ثالثاً : الاختبار المبدئي لاستمارة الاستبيان :

تم اختبار الاستمارة مبدئياً Pretest بعد تصميمها علي عينة من خارج القرية المختارة، حيث تم تعديل بعض الأسئلة وإعادة صياغة بعضها كما تم حذف بعض الأسئلة وإضافة البعض الآخر.

رابعاً: الفروض البحثية

بناءً على الاستعراض المرجعي، وما كشفت عنه نتائج الدراسات السابقة، ووفقاً لأهداف الدراسة الحالية تم صياغة الفرض البحثي الرئيسي لهذه الدراسة وهو : من المتوقع أن يكون المسكن الريفي ملائماً للمبحوثات اللاتي يملكن، أو يقمن في مساكن تتسم ب : عدد كبير من الحجرات، ومبنية بالطوب الأحمر، ارضيتها من الباركيه، ومطلية بالزيت، وسُقْفُها من الخرسانة المسلحة، ونوافذها من الألوميتال، ومزودة ببوتاجاز كوسيلة طهي، ومزودة بخدمات مياه الشرب النقية (حنفية داخل المنزل)، وخدمات الكهرباء، والصرف الصحي، وبها حجرة سفرة، وحجرة نوم كاملة، وصالون مذهب لاستقبال الضيوف، وبمساحة ثلاثة قراريط فاكثر، وتقع في شوارع واسعة (7 أمتار فأكثر)، كما تحتوي على العدد الكافي من التسهيلات المعيشية.

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم تحليل بيانات هذه الدراسة إحصائياً باستخدام برنامج SPSS وباستخدام أسلوب التحليل التمييزي Discriminant Analysis

2- خصائص العينة، ومواصفات المسكن الريفي

يستعرض الجدول رقم (2) أهم خصائص المبحوثات عينة الدراسة، وكذا مواصفات المساكن التي يقطنها والتي تبين منها: أن غالبية المبحوثات بلغت أعمارهن 29 سنة

فأكثر (78.6٪)، كما كانت غالبية ذوي أصول ريفية (84.7٪)، وحصلت نصف العينة تقريباً على مؤهل متوسط (ثانوي عام أو دبلوم فني) (49.7٪)، كما بلغت نسبة اللائي لا يقرأن ولا يكتبن في العينة قرابة 37٪ من الإجمالي، وبالنسبة لطول مدة الزواج فقد تراوحت بين القصيرة والمتوسطة (من سنة إلى 31 سنة) بنسبة بلغت (95.7٪)، وتبين من النتائج أن غالبية المبحوثات (70.6٪) كنَّ يقمن في وحدات معيشية متوسطة الحجم (5-9 أفراد)، هذا فيما يتعلق بالتغيرات الشخصية والأسرية.

أما بالنسبة للتغيرات السكنية وعلى رأسها ملكية المسكن، فقد جاءت المساكن المملوكة للأزواج في المرتبة الأولى (89 أسرة، بنسبة 54.6٪)، كما جاءت المساكن ذات الملكية المشتركة بين الأزواج والزوجات في المرتبة الثانية (32 أسرة، بنسبة 19.6٪)، ثم المساكن المؤجرة من الغير (23 أسرة تمثل 14.1٪ من الإجمالي). وقد تراوح عدد حجرات المساكن بالعينة بين حجرة واحدة وأربع حجرات، بينما كانت الأكثرية للمساكن ذات الحجرتين (60 مسكن، بنسبة 36.8٪). وعن مادة بناء المسكن، فكانت غالبية المساكن مبنية من الطوب الأحمر (155 مسكن، بنسبة 95.1٪)، وكانت أراضيات غالبية المساكن أراضيات إسمنتية (130 مسكن، بنسبة 79.8٪)، كما كانت غالبية المساكن على المحارة (بدون دهانات) (79 مسكن بنسبة 48.5٪). وعن مادة بناء السقف فكانت من الخرسانة المسلحة في غالبية المساكن (105 مسكن بنسبة 64.4٪)، وكانت النوافذ مصنوعة من الخشب فقط في 90 مسكن بنسبة 55.2٪، واعتمدت غالبية المساكن على البوتاجاز كوسيلة طهي أساسية (110 مسكن بنسبة 67.5٪)، وتوافرت خدمات مياه الشرب النظيفة داخل 140 مسكن، بنسبة 85.9٪، كما اعتمدت غالبية المساكن على الكهرباء العمومية كوسيلة أساسية للإضاءة (160 مسكن، بنسبة 98.2٪). كما تبين عدم توافر خدمات الصرف الصحي في 126 مسكن، بنسبة 77.3٪ اعتمدت على الترنشات. وتبين أن غالبية المساكن اعتمدت على الطبلية كمكون أساسي لحجرة الطعام بالمسكن (151 مسكن، بنسبة 92.6٪)، كما تكونت حجرة النوم في غالبية المساكن من سرير ودولاب فقط (76 أسرة، بنسبة 46.6٪)، أما المساكن التي احتوت على غرف نوم كاملة فقد بلغ عددها

62 مسكن، بنسبة 38٪ من الاجمالي. أما عن مكونات حجرة الاستقبال، فقد اقتصرت في الغالبية على الكنب فقط في 119 مسكن، بنسبة 73٪. وعن مساحة المساكن، فقد تراوحت مساحة الغالبية بين قيراط وقيراطين (109 مسكن، بنسبة 66.9٪ من الاجمالي). كما كان عرض الشوارع التي تقع بها غالبية المساكن 7 أمتار فاكتر (84 مسكن، بنسبة 51.5٪). وبخصوص مستوى التسهيلات المعيشية بالمسكن فكان منخفضاً لدى غالبية المساكن (101 مسكن، بنسبة 62٪). أما عن رأي المبحوثات في مدى ملائمة المسكن الريفي لأغراض المعيشة، فقد ارتأت غالبيتهن ملائمة مساكنهن لهذا الغرض (109 مبحوثة، تمثلن 66.9٪ من الاجمالي)، في حين ارتأت النسبة المتبقية (33.1٪) عدم ملائمة المساكن بمواصفاتها ومحتوياتها الحالية لأغراض السكن والمعيشة.

جدول رقم (2): خصائص العينة، ومواصفات المسكن الريفي

الخصائص	العدد	%	الخصائص	العدد	%
(1) السن (سنوات)			(2) محل الميلاد		
19-23 سنة	19	11.6	قرية	138	84.7
24-28 سنة	16	9.8	مدينة	25	15.3
29-33 سنة	32	19.7			
34-38 سنة	42	25.9			
39-43 سنة	34	20.8			
44 سنة فأكثر	20	12.2			
(3) التعليم (سنوات)			(4) طول مدة الزواج (سنوات)		
لا تقرا ولا تكتب	60	36.8	قصيرة (1-15)	88	53.9
تقرأ وتكتب	4	2.5	متوسطة (16-31)	68	41.8
حاصل على الشهادة الابتدائية	6	3.7	طويلة (32-46)	7	4.3
حاصلة على الشهادة الاعدادية	7	4.3			
حاصلة على الشهادة الثانوية العامة	81	49.7			
أو الفنية	3	1.8			
مؤهل فوق متوسط	2	1.2			

مؤهل عالي					
(5) حجم الوحدة المعيشية (أفراد)		(6) ملكية المسكن (درجات)			
صغير (1-4)	44	إيجار من الغير	26.9	23	14.2
متوسط (5-9)	115	ملك بناء الزوج	70.6	89	54.6
كبير (10-13)	4	مع أسرة الزوج	2.5	10	6.1
		ملك لأحد الأبناء		3	1.8
		ملكية		32	19.6
		مشتركة للزوج والزوجة معاً		1	0.6
		مع أسرة الزوجة		5	3.1
		ملك بنته الزوجة			
(7) عدد حجرات المسكن		(8) مادة بناء المسكن			
حجرة واحدة	12	الطوب اللبن (الني)	7.4	1	0.6
حجرتان	60	الحجر الابيض	36.8	7	4.3
ثلاث حجرات	47	الطوب الاحمر	28.8	155	95.1
أربع حجرات	44		27.0		
(9) نوعية أرضية المسكن		(10) نوعية طلاء جدران المسكن			
طينية	18	على الطوبة	11.0	21	12.9
إسمنتية	130	محارة	79.8	79	48.5
سيراميك	13	جير	8.0	54	33.1
بلاط	2	زيت	1.2	9	5.5
باركيه	0		0		
الخصائص	العدد	%	الخصائص	العدد	%
(11) مادة بناء سقف المسكن			(12) المادة المصنوع منها نوافذ المسكن		
الصاج	58	35.6	الخشب فقط	90	55.2
الخرسانة المسلحة	105	64.4	الخشب والزجاج	66	40.5
			الألوميتال	7	4.3
(13) وسيلة الطهي الاساسية بالمسكن			(14) مصدر مياه الشرب بالمسكن		
	9	5.5	فنتاس مياه	7	4.3

9.8	16	طلمية مياه / حنفية عامة	27.0	44	وابور الجاز
85.9	140	حنفية داخل المنزل	67.5	110	الطباخة
					البوتاجاز
4.9	8	(16) نوع الصرف الصحي بالمسكن	0.6	1	(15) وسيلة الإضاءة الأساسية بالمسكن
77.3	126	برميل	1.2	2	لمبة الجاز
17.8	29	ترنش	98.2	160	كلوب الغاز
		صرف صحي عمومي			الكهرباء العمومية
15.4	25	(18) مكونات حجرة النوم بالمسكن	92.7	151	(17) مكونات حجرة الطعام بالمسكن
46.6	76	كنب	5.5	9	طبييلة
38.0	62	سرير ودولاب	1.8	3	ترابيزة
		حجرة نوم كاملة			حجرة سفرة كاملة
22.1	36	(20) مساحة المسكن	73.0	119	(19) مكونات حجرة الاستقبال بالمسكن
66.9	109	أقل من قيراط	23.9	39	كنب
11.0	18	1 - 2 قيراط	3.1	5	حجرة جلوس
		3 قيراط فأكثر			صالون مذهب
62.0	101	(22) مستوى التسهيلات المعيشية بالمسكن	27.6	45	(21) عرض الشارع الذي يقع به المسكن
35.6	58	منخفض (1-13)	20.9	34	4 أمتار أو أقل
2.4	4	متوسط (14-28)	51.5	84	5 - 6 أمتار
		مرتفع (29-41)			7 أمتار فأكثر
			33.1	54	(23) ملائمة المسكن الريفي لأغراض المعيشة
			66.9	109	غير ملائم
					ملائم

المصدر : جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

النتائج البحثية

تم استخدام التحليل التمييزي في هذه الدراسة لوصف واختبار العلاقة بين المتغير التابع الإسمي وهو متغير ملائمة المسكن الريفي لأغراض المعيشة وبين المتغيرات المسكنية وهي متغيرات:

ملكية المسكن، وعدد حجرات المسكن، ومادة بناء المسكن، ونوعية أرضية المسكن، ونوعية طلاء جدران المسكن، ومادة بناء سقف المسكن، والمادة المصنوع منها نوافذ المسكن، ووسيلة الطهي الأساسية بالمسكن، ومصدر مياه الشرب بالمسكن، ووسيلة الإضاءة الأساسية بالمسكن، ونوع الصرف الصحي بالمسكن، ومكونات حجرة الطعام بالمسكن، ومكونات حجرة النوم بالمسكن، ومكونات حجرة الاستقبال بالمسكن، ومساحة المسكن، وعرض الشارع الذي يقع به المسكن، و التسهيلات المعيشية بالمسكن، وهي المتغيرات التي يفترض أنها تقوم بالتمييز بين مجموعتي المتغير التابع أي بين المبحوثات اللاتي لا يجدن المسكن ملائماً، واللاتي يجدنه ملائماً لأغراض السكن والمعيشة، ولذا تسمى متغيرات التمييز Discriminating Variables.

وبتصنيف العينة البحثية إلى مجموعتي المتغير التابع يتبين أن عدد المبحوثات اللاتي لا يجدن المسكن ملائماً لأغراض السكن والمعيشة بلغن 54 مبحوثة تمثلن 33.1% من الاجمالي، كما بلغ عدد اللاتي يجدنه ملائماً لأغراض السكن والمعيشة 109 مبحوثة تمثلن 66.9% من الاجمالي، ويبين جدول رقم (3) وجود اختلافات بين كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجموعتين بالنسبة لكل متغير من المتغيرات المستقلة. وللتأكد من معنوية الفروق بين هذه المتوسطات فقد تم حساب معامل Wilks' Lambda (λ) من التحليل التمييزي وقيم F وتم إيجاد مستوى معنوية قيم F لكل منها (جدول 4) والتي أكدت على وجود فروق جوهرية بين متوسطات مجموعتي المتغير التابع وذلك بالنسبة لمتغيرات: مادة بناء المسكن، ونوعية أرضية المسكن، ووسيلة الطهي الأساسية بالمسكن، ومصدر مياه الشرب بالمسكن، ووسيلة الإضاءة الأساسية بالمسكن، ومكونات حجرة النوم بالمسكن، ومساحة المسكن، و التسهيلات المعيشية بالمسكن. أما بالنسبة لمتغيرات ملكية المسكن، وعدد حجرات

المسكن، ونوعية طلاء جدران المسكن، ومادة بناء سقف المسكن، والمادة المصنوع منها نوافذ المسكن، ونوع الصرف الصحي بالمسكن، ومكونات حجرة الطعام بالمسكن، ومكونات حجرة الاستقبال بالمسكن، وعرض الشارع الذي يقع به المسكن فكانت الفروق غير جوهرية إحصائياً.

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات التمييز لكل من المبحوثات اللاتي لا يجدن المسكن ملائماً، واللاتي يجدنه ملائماً لأغراض السكن والمعيشة

م	المتغيرات	المتوسطات			الانحرافات المعيارية		
		عدم الملاءمة	الملاءمة	كل العينة	عدم الملاءمة	الملاءمة	كل العينة
1	ملكية المسكن	2.44	2.86	2.27	1.52	1.54	1.54
2	عدد حجرات المسكن	2.57	2.84	2.75	0.94	0.92	0.93
3	مادة بناء المسكن	2.88	2.97	2.94	0.37	0.16	0.25
4	نوعية أرضية المسكن	1.85	2.06	1.99	0.45	0.49	0.49
5	نوعية طلاء جدران المسكن	2.14	2.39	2.31	0.65	0.80	0.76
6	مادة بناء سقف المسكن	1.55	1.68	1.64	0.50	0.46	0.48
7	المادة المصنوع منها نوافذ المسكن	1.38	1.54	1.49	0.49	0.61	0.58
8	وسيلة الطهي الاساسية بالمسكن	2.48	2.68	2.61	0.63	0.55	0.59
9	مصدر مياه الشرب بالمسكن	2.66	2.88	2.81	0.64	0.36	0.48
10	وسيلة الإضاءة الاساسية بالمسكن	2.92	3.0	2.97	0.32	0.00	0.19
11	نوع الصرف الصحي بالمسكن	2.09	2.14	2.12	0.44	0.46	0.46
12	مكونات حجرة الطعام بالمسكن	1.03	1.11	1.09	0.19	0.40	0.34
13	مكونات حجرة النوم	2.07	2.30	2.22	0.74	0.65	0.69

						بالمسكن	
0.52	0.55	0.45	1.30	1.34	1.20	مكونات حجرة الاستقبال بالمسكن	14
0.56	0.55	0.58	1.88	1.95	1.75	مساحة المسكن	15
0.85	0.85	0.87	2.23	2.25	2.20	عرض الشارع الذي يقع به المسكن	16
6.38	6.43	4.97	12.73	14.30	9.55	التسهيلات المعيشية بالمسكن	17

وباستعراض قيم معامل التمييز المعياري Standard Canonincal Discriminant Function Coefficient (SCDFC) بهدف تحديد الإسهام النسبي من دالة التمييز، أى الأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات المستقلة المعنوية فى تفسير المتغير التابع والتمييز بين مجموعتي المبحوثات، يتبين من الجدول (4) أن أهم هذه المتغيرات هي : التسهيلات المعيشية بالمسكن، ووسيلة الإضاءة الأساسية بالمسكن، ومادة بناء المسكن، ومساحة المسكن، ونوعية أرضية المسكن، ومصدر مياه الشرب بالمسكن، ووسيلة الطهي الأساسية بالمسكن، ومكونات حجرة النوم بالمسكن على الترتيب. وبفحص قيم معامل الارتباط بين متغيرات التمييز المستقلة وبين دالة التمييز (جدول 4) يتضح أنها قد تراوحت بين 0.635 لمتغير التسهيلات المعيشية بالمسكن وهو الأعلى ارتباطاً مع دالة التمييز و 0.266 لمتغيري مادة بناء المسكن، ومكونات حجرة النوم بالمسكن وهما اقل متغيرات التمييز المعنوية ارتباطاً بدالة التمييز.

جدول (4) : معامل Wilks' Lambda (λ) ومستوى المعنوية ومعامل التمييز المعياري (SCDFC) ومعامل الارتباط بين متغيرات التمييز ودالة التمييز

م	المتغيرات	Lambda	F	مستوى المعنوية	(SCDFC)	معامل الارتباط
1	ملكية المسكن	0.984	2.657	0.10	0.321	0.218
2	عدد حجرات المسكن	0.981	3.036	0.08	0.131	0.233
3	مادة بناء المسكن	0.976	3.963	0.04	0.315	0.266
4	نوعية أرضية المسكن	0.958	7.017	0.01	0.238	0.354

5	نوعية طلاء جدران المسكن	0.977	3.800	0.05	0.081	0.260
6	مادة بناء سقف المسكن	0.983	2.780	0.09	0.169	0.223
7	المادة المصنوع منها نوافذ المسكن	0.985	2.505	0.11	0.150	0.211
8	وسيلة الطهي الاساسية بالمسكن	0.973	4.522	0.03	0.118	0.284
9	مصدر مياه الشرب بالمسكن	0.953	7.899	0.01	0.225	0.375
10	وسيلة الإضاءة الاساسية بالمسكن	0.966	5.593	0.01	0.324	0.316
11	نوع الصرف الصحي بالمسكن	0.997	0.499	0.48	0.045	0.094
12	مكونات حجرة الطعام بالمسكن	0.988	2.029	0.15	-0.143	0.190
13	مكونات حجرة النوم بالمسكن	0.976	3.963	0.04	-0.064	0.266
14	مكونات حجرة الاستقبال بالمسكن	0.983	2.806	0.09	0.071	0.224
15	مساحة المسكن	0.974	4.360	0.03	0.293	0.279
16	عرض الشارع الذي يقع به المسكن	0.999	0.137	0.71	-0.101	0.049
17	التسهيلات المعيشية بالمسكن	0.877	22.66	0.00	0.580	0.635

وللتعرف على مؤشرات دالة التمييز (جدول 5) والتي تساعد على التنبؤ بأثر

مجموعة المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، يتبين أن قيمة Wilks' Lambda (λ) للتمييز بين اللاتي لا يجدن المسكن ملائماً لأغراض السكن والمعيشة ، واللاتي يجدنه ملائماً قد بلغت 0.741 وأن قيمة مربع كاي بلغت 45.623 وهى قيمة معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 0.001 مما يدل على معنوية قيمة معامل (λ)

، الأمر الذى يشير الى الفروق المعنوية بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في التمييز بين المجموعتين.

ويتبين أيضا من بيانات نفس الجدول أن قيمة Eta^2 قد بلغت 0.259 ، وهي تساوى حاصل ضرب Eigenvalue * Wilks' Lambda ، كما أنها تساوى فى نفس الوقت $1 - Wilks' Lambda$ ، حيث أن مجموع $Eta^2 + (\lambda) =$ الواحد الصحيح ، وهى نفس قيمة مربع معامل الارتباط بين المجموعات ودالة التمييز Canonical Correlation Coefficient والذى بلغ 0.508 (جدول 5). وقد ذكر Kleccka أن دلالة قيمة Eta^2 تماثل دلالة R^2 ، وكذلك قيمة $Lambda$ تماثل $1 - R^2$ في تحليل الانحدار المتعدد (أبو طاحون، 1993؛ سلامة وشيية، 1995؛ عبد الرحمن، 2005؛ محمد، 2011) نقلاً عن Kleccka . ومن ثم فإن المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذه الدراسة قد نجحت في تفسير نسبة تقارب 26٪ من التمييز بين مجموعتي المبحوثات، بينما تبين قيمة $Lambda$ أن هناك قرابة 74٪ من التمييز غير المفسر، والذي يعزى إلى متغيرات أخرى لم تتضمنها هذه الدراسة.

جدول (5) : مؤشرات دالة التمييز

Canonical Corr. *	Cumulative %	% of Variance	Eigenvalue
0.508	100	100	0.349
df	Chi-square	Eta^2 **	Wilks' Lambda
17	*** 45.623	0.259	0.741

$$* \text{ Canonical Corr. (r)} = \sqrt{\text{Eigenvalue} / (1 + \text{Eigenvalue})}$$

$$** \text{ Eta}^2 = 1 - \lambda \quad , \quad \lambda = \text{Eigenvalue} * \lambda \quad , \quad \lambda = r^2$$

$$*** 0.001 \text{ معنوي عند المستوى الاحتمالي}$$

وأخيراً فإن نتائج التصنيف (جدول 6) تبين إلى أي مدى يمكن أن تساعد نتائج التحليل التمييزي في التنبؤ بآراء المبحوثات في مدى ملائمة مساكنهن لأغراض السكن والمعيشة ، حيث أنه في مجموعة اللاتي لا يجدن المسكن ملائماً لأغراض السكن والمعيشة

اتضح أن 39 مبحوثة تنطبق عليهن خصائص اللاتي لا يجدن المسكن ملائماً لأغراض السكن والمعيشة بنسبة 72.2٪، بينما بلغ عدد المبحوثات اللاتي تنطبق عليهن خصائص اللاتي يجدن المسكن ملائماً لأغراض السكن والمعيشة 15 مبحوثة بنسبة 27.8٪، أما مجموعة اللاتي يجدن المسكن ملائماً لأغراض السكن والمعيشة، فقد انطبقت خصائصهن على 81 مبحوثة بنسبة 74.3٪، بينما بلغ عدد المبحوثات اللاتي تنطبق عليهن خصائص اللاتي لا يجدن المسكن ملائماً لأغراض السكن والمعيشة 28 مبحوثة بنسبة 25.7٪ بمعنى أن قرابة ثلاثة ارباع المبحوثات في كلا المجموعتين قد انطبقت عليهن خصائص المجموعة التي ينتمين إليها. وتبلغ بذلك نسبة التصنيف المتوقع الصحيح 73.6٪ وهي النسبة المثوية لمجموع الحالات الصحيحة والبالغ عددها 120 حالة من إجمالي العينة البالغ قوامها 163 حالة. وعلى ذلك فتصنيف المبحوثين بهذه الدراسة وفقاً لمتغيرات التمييز المستخدمة يؤدي الى توزيع صحيح بنسبة تقارب 74٪ لمجموعتي المبحوثات.

جدول (6) : نتائج التصنيف الفعلي والمتوقع لكل من المبحوثات اللاتي لا يجدن المسكن ملائماً، واللاتي يجدنه ملائماً لأغراض السكن والمعيشة

التصنيف المتوقع		التصنيف الفعلي	
الملاءمة	عدم الملاءمة	العدد	المجموعة
15 (27.8٪)	39 (72.2٪)	54	عدم الملاءمة
81 (74.3٪)	28 (25.7٪)	109	الملاءمة

كما تبين قيمة τ^* أن المبحوثات اللاتي يملكن، أو يقمن في مساكن ذات مواصفات جيدة من حيث مستوى التسهيلات المعيشية، والبنية التحتية، ونوعية مادة البناء، والمساحة ونوعية الأرضيات، والتأثيث الداخلي؛ يحتمل أن يجدن مساكنهن ملائمة لأغراض السكن والمعيشة بنسبة 47.2٪.

$$\tau^* = \frac{n_c - \sum_{i=1}^g P_{ini}}{n_o - \sum_{i=1}^g P_{ini}}$$

Where :

- nc Is the number of cases correctly classified
 P_i Is the prior probability of group membership (0.5)
 n_i Is the size of groups (g)
g Is the number of groups
no Is the total sample size of all groups

» عبد الرحمن (2005)

وإجمالاً تشير نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الى ان ثلث العينة تقريباً لا يجدن مساكنهن ملائمة لأغراض السكن والمعيشة، بينما الغالبية تجدنه ملائمة لهذه الأغراض. كما تبين أن أهم المتغيرات تأثيراً على آراء المبحوثات في مدى ملائمة مساكنهن لأغراض السكن والمعيشة هي متغيرات التسهيلات المعيشية بالمسكن، ووسيلة الإضاءة الأساسية بالمسكن، ومادة بناء المسكن، ومساحة المسكن، ونوعية أرضية المسكن، ومصدر مياه الشرب بالمسكن، ووسيلة الطهي الأساسية بالمسكن، ومكونات حجرة النوم بالمسكن على الترتيب، كما أظهرت النتائج عدم جوهرية تأثير باقي المتغيرات. وتشير النتائج أيضاً إلى أن هذه المتغيرات المستقلة الثمانية المعنوية قد فسرت 26٪ من التمييز بين مجموعتي المبحوثات، وهي نسبة يمكن تحسينها بتضمين متغيرات مستقلة أخرى ذات صلة بموضوع الدراسة، أو بتطوير مقاييس المتغيرات المستخدمة بما يؤدي الى مزيد من التباين بين الأفراد.

مناقشة النتائج وتقديم المقترحات:

1- بينت النتائج أن غالبية المبحوثات ارتأين ملائمة مساكنهن لأغراض السكن والمعيشة، ولاشك أن الحكم بالملاءمة من عدمه إنما يعود في الجانب الأكبر منه الى قدرة المبحوثات على الادراك الصحيح للخصائص التي يجب توافرها في المسكن الجيد.. ويعتقد الباحث أن الخصائص الشخصية للمبحوثات تمثل الركيزة الأولى التي يمكن الاستناد اليها لإصدار هذا الحكم، وقد تبين من استعراض خصائص المبحوثات عينة الدراسة تمتعهن بمستوى مقبول من الخصائص الشخصية من حيث متوسط الأعمار، والدراسة بطبيعة البيئة الريفية، والمستوى التعليمي، والخبرة الزوجية الجيدة -اعتماداً على طول مدد زواجهن - .. كل هذا من شأنه أن يضيف قدراً من الشعور بالطمأنينة الى

قدرات المبحوثات على الحكم على مدى ملائمة المساكن الريفية التي يقطنها لأغراض السكن والمعيشة، وفي هذا السياق توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بجودة خصائص العنصر البشري (المرأة الريفية) إذ أن إدراكها لطبيعة الحياة من حولها إنما يعتمد في المقام الاول على مستوى تعليمها، وحالتها الصحية، وزواجها في السن المناسبة، ... الخ، ولاشك أن بناء وتعزيز هذه الخصائص من شأنه أن يحسن من قدرتها على اتخاذ القرار السليم.

2- اتسمت غالبية مساكن الريفيات بمواصفات مسكنية مناسبة، من حيث كون معظمها ملكاً وليست إيجاراً من الغير، ولا سكن مع الغير، ومكونة من حجرتين فأكثر، ومبنية من الطوب الاحمر، وسقفها من الخرسانة المسلحة، وتستخدم الغاز للطهي، ومزودة بخدمات الكهرباء ومياه الشرب النقية، كما كانت مساحاتها جيدة، وتقع في شوارع واسعة. ويعتقد الباحث أن المواصفات المسكنية الجيدة تمثل الركيزة الثانية التي استندت اليها غالبية الريفيات في الحكم على المساكن بكونها ملائمة لأغراض السكن والمعيشة .. وبرغم هذه الخصائص الجيدة الا أنه لازالت هناك حاجة ملحة الى تطوير البنية التحتية لهذه المساكن، حيث رصدت الدراسة اعتماد غالبية المساكن على الترنشات، وغياب خدمات الصرف الصحي عنها.

3- لفقت النتائج التحليلية للدراسة الأنظار إلى أهمية بعض المتغيرات المسكنية كعوامل جوهرية معنوية التأثير في المتغير التابع، جاء على رأسها: توافر العدد الكافي من التسهيلات المعيشية، وتوافر خدمات البنية التحتية بالمسكن (مياه الشرب النقية، الكهرباء)، ونوعية مادة بناء المسكن، و مساحته، ونوعية أرضيته، الأمر الذي يعني ضرورة تحسين هذه المتغيرات حتى يصبح المسكن الريفي أكثر ملائمة لأغراض السكن والمعيشة.

4- أظهرت النتائج التحليلية فيما يتعلق بقيمة Eta^2 أن المتغيرات المسكنية المستقلة السبعة عشر مجتمعة قد ساهمت في تفسير قرابة 26٪ فقط من التباين في درجات المتغير التابع (ملاءمة المسكن الريفي لأغراض المعيشة)، وذلك في دلالة واضحة على أن ارتفاع خصائص ومواصفات المسكن ليست وحدها التي تسبب شعور الريفيات بالرضا عن

المسكن، وإنما لابد وأن يترافق معها مسببات أخرى تحقق الجانب الأكبر من هذا الشعور لم تشملها الدراسة الحالية، لذا يوصى بإجراء مزيد من الدراسات في مناطق ريفية أخرى، وتحت ظروف مختلفة تتناول متغيرات وجوانب أكثر للتعرف على محددات الرضا عن المسكن بشكل أشمل.

5- لا يمكن تعميم نتائج الدراسة الحالية إلا على الزوجات الريفيات بقرية محلة موسى، وعلى الزوجات الريفيات بقرى المحافظة الأخرى المشابهة لها في ظروفها.

المراجع:

-أبو طاحون، عدلي على (1993)، التحليل التمييزي لبعض العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية في علاقتها بدرجة انتشار الأمراض المتوطنة بعينة من سكان قرية كفر طنبيدي بمحافظة المنوفية، بدون ناشر.

-أحمد، حاتم عبد المنعم (2001)، التحليل الأيكولوجي للمسكن الريفي المصري، دراسة متكاملة للمتغيرات الاجتماعية والصحية والمعمارية المرتبطة به، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

-أكاديمية البحث العلمي (1980)، المسكن الريفي التقليدي والحديث، القاهرة.
-الجزار، عزة عبد الكريم، أمال عبد العاطي موسى، نادية نبيل زكي (2012)، معرفة الريفيات بالآثار الصحية الناتجة عن تلوث بيئة المسكن الريفي في قريتين بمحافظة كفر الشيخ، مجلة البحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، مجلد 38، العدد (4).

-الخولي، الخولي سالم إبراهيم (2007)، المشكلات الاجتماعية المعاصرة في المجتمع المصري، الطبعة الأولى، دار الندى للطباعة والنشر، البساتين، القاهرة.

-الشاعر، جمال محمد أحمد، سليمان حسن سليمان الرفاعي (2014)، رضا شباب الخريجين عن مساكنهم بقرى التوطين دراسة حالة بقرية أحمد رامي - منطقة البستان - محافظة البحيرة، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلد 5، العدد (4)، أبريل.

- الشرنوبى ، إيناس (2008)، احتياجات الريفيات لتطوير المسكن الريفي – دراسة ميدانية ببعض قرى محافظة الغربية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد المنزلي للبنات بنواج، جامعة الأزهر.
- الضحيان، منيرة (2013)، أسلوب الأسرة في تأثيث وتجميل المسكن وعلاقته ببعض أبعاد التماسك الأسري، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلد 4، العدد (6)، يونيو.
- العزب، أشرف محمد، أموره حسن أبوطالب (2013)، تحليل تمييزي لرضا الريفيات عن الأداء التنموي لجمعيات المرأة العمانية بمحافظة شمال الباطنة، سلطنة عمان، أعمال المؤتمر الدولي التاسع لكلية الآداب جامعة بني سويف، العلوم الانسانية وتفعيل دور مؤسسات العمل التطوعي، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، المجلد الثاني، العدد 27، 9-10 أبريل.
- الفيل، خالد توفيق محمد (2014)، محددات ترشيد استهلاك الطاقة المنزلية في إحدى القرى المصرية، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلد 5، العدد (7)، يوليو.
- الهيئة العامة للاستعلامات، دستور جمهورية مصر العربية، 2014.
- بدوي، أحمد زكي (1986)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
- تهامي، حسين محمد (2013)، دراسة تقييمية للمسكن بإحدى قرى التوطين بمحافظة أسوان، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلد 4، العدد (5)، مايو.
- حربي، مريم علي (2012)، العوامل المؤثرة على معارف المرأة الريفية بملوثات المسكن ودرجة قيامها بممارسات الحفاظ على صحة المسكن، دراسة بقريتين بمحافظة الغربية، مجلة الاقتصاد المنزلي، مجلد 22، العدد (4).
- ردفيلد، روبرت (1967)، المجتمع القروي وثقافته، ترجمة فاروق العادلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- رزق، وديع وليم شحاته (2003)، دراسة العوامل المرتبطة والمحددة للرضا بالمجتمع المحلي في بعض قرى محافظة كفر الشيخ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة بكفر الشيخ، جامعة طنطا.
- سرحان، أحمد مصطفى محمد، رباب وديع عبد السميع غزي (2010)، دراسة تحليلية لوعي المرأة الريفية بإدارة وصحة المسكن بمحافظتي الدقهلية وقنا، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلد 1، العدد (12)، ديسمبر.
- سلامة، فؤاد عبد اللطيف، ومحمد مصطفى شيبة (1995)، التحليل التمييزي للمشاركة المحلية في قرية سعودية، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية، مجلد 20، العدد (6).
- صقر، مجدي شفيق السيد (2000)، أنماط المسكن الريفي في منطقة الواحات البحرية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد 26، الجزء الثاني، يناير.
- عبد الرحمن، محمود مصباح (2005)، محاضرات غير منشورة في التحليل التمييزي، في : مقرر الإحصاء الاجتماعي للدراسات العليا، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ.
- عبد الصمد، فاطمة (1991)، أنماط العمران في دلتا النيل، رسالة ماجستير في جغرافيا العمران، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- عبد الفتاح عايدة فؤاد، محمد الجوهري، أحمد زايد، نجوى عبد الحميد، عالية حبيب (1995)، مورفولوجيا المسكن الريفي والتلوث، دراسة أنثروبولوجية في إحدى القرى المصرية، دراسات في علم الاجتماع الريفي، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- عبد النبي، محمد إبراهيم (1998)، المسكن الريفي دراسة في الدلالات الاجتماعية لتطور نمو العمران عبر الزمان، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد 22، يناير.
- علام، أحمد خالد، اسماعيل عبد العزيز عامر (2001)، المسكن الريفي في القرية المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة محمد عبد الكريم حسان، القاهرة.

—محمد، فرحات عبد السيد (2011)، التحليل التمييزي لمشاركة الشباب في المنظمات الاجتماعية، دراسة مقارنة بين الذكور والإناث بريف محافظة المنوفية، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية والزراعية، مجلد 2، العدد (8).

—والاس، روث، وأليسون ولف (2012)، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة محمد عبد الكريم الحوراني، الطبعة الاولى (العربية)، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

UN-Habitat and Global Land Tools Network, (2008), “Secure Land Rights for All,”

Available at :

www.unhabitat.org/content.asp?cid=5698&catid=503&typeid=24&subMenuId=0.

Kothari, Miloon and Shivani Chaudhry (2012), Housing, Land and Sustainable Development

Available at :

www.socialwatch.org/node/13960>

Kothari, Miloon (2006), Report of the Special Rapporteur on Adequate Housing, E/CN.4/41, March.

Larry, S. Borne (1981), The Geography of Housing, Arnold, London.

www.sis.gov.eg/newVR/population/arabic/2.htm